كشف الحقوق

حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم

الجزء 1

دليل توضيحي للتربية على حقوق الإنسان

أعد هذا الدليل لكل من يرغب في فهم الأساليب والحيل التي تمارسها السلطة الاستبدادية لإسكات الأصوات، أو بث الانقسام، أو فرض السيطرة. وليس الهدف منه أن يبيّن أفضل انتماء سياسي أو نظام للحكم؛ بل يسعى لتوضيح كيف يستخدم الحكام والحكومات الخوف والانقسام لتحقيق مآرب سياسية، وكيف يتلاعبون بالسرديات لتسويغ الممارسات الاستبدادية، وكيف يمكننا أن نبدأ في التشكيك في الأنظمة والسرديات التي تسمح باستفحال الظلم.

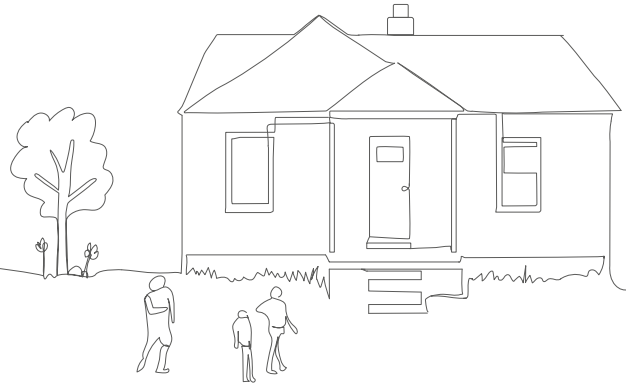

عرض السرديات الاستبدادية القائمة على الخوف والقمع والسيطرة

مقدمة

يشعر الكثير من الناس حول العالم بتغيرات جذرية في مجتمعاتهم؛ وتشهد المجتمعات تنامي الانقسامات أو أوجه عدم الاستقرار. يفتقر الناس الشعور بالأمان بسبب هوياتهم أو منشأهم أو معتقداتهم؛ وثمة آخرون يتملكهم الشعور بعدم اليقين، أو الخوف، أو الإحباط إزاء ما يحمله المستقبل في طياته. ويشعر كثيرون أن أصواتهم لا تلقى آذانًا صاغية، وأن مخاوفهم لا تؤخذ بعين الاعتبار، ويبقون بمعزل عن القرارات التي تشكّل حياتهم.

في مثل هذه الأوقات، يسهل على القادة وغيرهم من أصحاب النفوذ بث الخوف في النفوس، واستغلال الاختلافات، بهدف إحداث شرخ بين المجتمعات، وحماية مصالحهم الذاتية. وكثيرًا ما يلقون اللوم على الفئات المهمشة أصلًا، ويعزون إليها مشاكل المجتمع. قد يقولون لنا "هم أساس البلاء" أو "لا بد أن نستعيد زمام السيطرة". هذا التهويل يكرّس الخوف، ويزرع بذور الانقسام، ويستغل خطابًا ينطلق من عقلية "نحن مقابل الآخرين".

ولا شك أن هذه السرديات القائمة على الخوف أداة قوية. فهي تسمح لمن يمسكون بزمام السلطة بتبرير ما يتخذونه من إجراءات مفرطة يستغلونها في تكبيل الحريات، وإعادة صياغة القواعد، وتقويض المؤسسات، والتملص من المساءلة، وتركيز السلطة والسيطرة في أيدي أصحاب الامتيازات. وعلى مر الزمن، تقوّض هذه الأفعال الأنظمة التي أنشئت لحماية الجميع، وتصعّب مساءلة أصحاب السلطة.

وليست هذه أفعالًا عشوائية؛ بل إن الحكام والحكومات، على امتداد التاريخ، وفي كثير من دول العالم الآن، ينتهجون **ممارسات استبدادية** بهدف توطيد أركان سلطتهم. وتشمل هذه الممارسات إسكات الناقدين، واتخاذ فئات معينة كبش فداء، وتقويض المحاكم ووسائل الإعلام، والتحكم في المعلومات، وإضعاف المؤسسات العامة. وكثيرًا ما يستهل الحكام والحكومات مثل هذه الممارسات تحت ستار "استعادة النظام" أو "حماية الوطن". هكذا يبدأ تقويض حقوق الإنسان – تارة خلسة وأخرى علنًا.

هل كنتم تعلمون؟

حقوق الإنسان هي الحقوق والحريات الأساسية التي يحق لكل فرد التمتع بها، بغض النظر عن جنسيته، أو نوعه الاجتماعي، أو إثنيته، أو دينه، أو أي وضع آخر. وهي حقوق متأصّلة في جميع البشر، وتستند إلى مبادئ الكرامة والمساواة والاحترام. وجميع الحكومات ملزمة باحترام حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون.

وسيادة القانون تعني أن لا أحد فوق القانون، بما في ذلك المؤسسات الحكومية والمسؤولون، وأن جميع الناس سواسية أمام القانون، ومن حقهم أن يُحاسبوا وفق القوانين نفسها من خلال إجراءات واضحة وعادلة أمام قضاء مستقل. وهذه المتطلبات الأساسية ضرورية لضمان حقوق الإنسان للجميع.

كان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتُمد عام 1948، هو أول بيان شامل متفق عليه عالميًا لحقوق الإنسان. ومنذ ذلك الحين، اعتُمد الكثير من معاهدات حقوق الإنسان الأخرى، ففرضت هذه على الدول التزامات قانونية باحترام وحماية وإعمال هذه الحقوق.

وتنهض الأمم المتحدة بدور محوري في تعزيز حقوق الإنسان وترسيخ الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على العدالة واحترام الالتزامات المنبثقة عن معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من مصادر القانون الدولي، من خلال ميثاق الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والآليات المستقلة لحقوق الإنسان. وتُعتبر الجهود متعددة الأطراف ضرورية للتصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان، وضمان إخضاع الدول للمساءلة.

> "لا شيء يقوي السلطة بقدر الصمت"
>
> ليوناردو دافنشي

قد يبدو لأول وهلة أن الممارسات الاستبدادية لا تؤثر إلا على قلّة؛ ولكن كلما أضعفت ضمانات حقوق الإنسان، تقلصت حريات الجميع. إذ يصبح الناس خائفين من التعبير عن آرائهم، ويجري التلاعب بالمعلومات بما يعود بالفائدة على فئات معينة من المجتمع فحسب. وسرعان ما تختفي حقوق بدت ذات يوم آمنة لا مساس بها.

إن حقوق الإنسان وما تكفله من حريات ليست امتيازات، ولا شعارات سياسية؛ بل هي الأسس التي تقوم عليها المجتمعات السلمية والعادلة. ومن الحق في التعليم والمساواة، إلى الحق في طلب اللجوء وفي المعاملة الكريمة، فإن **هذه الحقوق مكفولة لكل إنسان، في كل مكان**، وليست حكرًا على أصحاب السلطة أو من ينضوون تحت ما يسمى "النمط المتعارف عليه". وأيًا كانت هوياتنا، وأينما كنا نعيش، فإن حقوق الإنسان عالمية، وينبغي دائمًا الحفاظ عليها وإعلاء شأنها. **حقوق الإنسان ليست اختيارية.**

ولكي نفهم أهمية ذلك، يجدر بنا أن نعود باختصار إلى الأساس الذي ترتكز عليه حقوق الإنسان. فمنذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام 1948، قطعت معظم دول العالم على نفسها عهدًا (ولو نظريًا على الأقل) بالالتزام بحقوق الإنسان للجميع. وهذا يشمل حقنا في التعبير عن أنفسنا، وفي التجمع معًا (والتظاهر) بصورة سلمية، وفي المشاركة في الحياة العامة، وفي إخضاع أصحاب السلطة للمساءلة.

ومع ذلك، نرى اليوم استخفافًا واستهتارًا متزايدًا بهذه المبادئ العالمية، بنية واضحة وهي احتكار السلطة والإفلات من المساءلة. بعض الحكومات تنتقي ما تشاء من الحقوق التي تلتزم بها، وتختار من يحق لهم التمتع بها. وتتصرف وكأنها فوق القانون، فتنسحب من الاتفاقيات الدولية، وتضرب عرض الحائط بمنظومة الأمم المتحدة، وتضعف سيادة القانون الدولي.

قوة الكلمات: تفكيك السرديات المبنية على الخوف التي تشكل قناعاتنا

الكلمات لا تصف الواقع فحسب، بل تخلقه وتشكله.

يمكن أن تستخدم الكلمات لتوحيد الصفوف أو لزرع الانقسام.

عندما يعمد أصحاب السلطة إلى استخدام الكلمات في صياغة قصص ورسائل عن مجتمعكم المحلي أو بلدكم، فإنهم يقدمونها لكم وكأنها بديهيات أو حقائق. ولكن هل هي كذلك؟ هذه القصص قلما تكون محايدة؛ إذ تتجلى فيها التحيزات، أو الأجندات السياسية، أو المحاولات المتعمدة للتأثير على كيفية تصورنا للواقع، وما يعتقده الناس. إنها سرديات حبكها بعناية القادة السياسيون، وأصحاب النفوذ من رجال الأعمال، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام الرئيسية (مثل الصحف، والتلفزيون، والإذاعة)، ومنافذ الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، وغير ذلك من الأصوات القوية.

ولنأخذ مثلًا رسائل من قبيل: "بلدنا يتعرض لغزو من المهاجرين"، أو "قيمنا التقليدية تتعرض للهجوم"، أو "نحن نخوض حربًا ضد أفكار خطيرة". هذه كلها استعارات للحرب والنزاع؛ أي أنها تحول الاختلاف إلى معركة؛ وتشيع أجواء من الخوف والإلحاح، مما يجعل الناس يشعرون بأنهم يتعرضون لهجوم ما – لا من قبل جيش من الجيوش، بل من الجيران أو المهاجرين أو الناشطين. وهذا النوع من الخطاب، هذه العبارات والرسائل، يكمن وراءها مقصد محدد: بث الانقسام بين طوائف المجتمع، والترويج لرؤية واحدة ضيقة للمجتمع. ومن خلال الخوف، ترسي هذه السرديات أسس الممارسات الاستبدادية، مما يسهّل حماية مصالح أصحاب السلطة، وتجريد الناقدين والفئات المهمشة من حقوقهم.

الحرب

هجوم

القيم

خطير

غزو

تمرين مصغر: اكتشفوا السردية

تأملوا قليلًا في قصة أو رسالة لعلكم رأيتموها في الأخبار، أو على وسائل التواصل الاجتماعي، أو سمعتموها في مجتمعكم، وأثارت لديكم مشاعر الحيرة أو الغضب أو الخوف.

- ماذا كانت الرسالة؟
- ماذا كان فحواها الحقيقي برأيكم؟
- مَن المستفيد من تلك القصة، ومَن قد يتضرر منها؟
- هل هناك طريقة أخرى للنظر إلى الأمور من منظور حقوق الإنسان؟
- ماذا يمكنكم أن تقولوا عندما تسمعون هذا النوع من الرسائل في المرة القادمة؟

حتى محادثة واحدة، أو سؤال واحد، أو سردية مضادة واحدة يمكن أن تغير طريقة تفكير الناس. هكذا يبدأ التغيير.

مَن المستفيد من هذا؟ قصص اللوم، والندرة، والمحصلة الصفرية

إن السرديات التي تقوم على منطق "نحن مقابل الآخرين" هي أسلوب تكتيكي؛ فهي تحشد الدعم الجماهيري للإقصاء، مما يسوّغ سن القوانين التمييزية بدعوى "الدفاع عن الوطن"، ويسمح بتوسيع سلطات الشرطة أو حتى الترحيل الجماعي. ويستخدم الزعماء والحكومات هذه السرديات للتضييق على حقوق الإنسان، مثل حظر الاحتجاجات والمظاهرات الطلابية في الحرم الجامعي، وفرض الرقابة على التعليم، وقمع حرية التعبير، وفرض قيود على حماية فئات معينة، أو إمكانية حصولها على السكن والرعاية الصحية، أو تجاهل الإجراءات القانونية الواجبة. وما يحققونه في الواقع من خلال هذا إنما هو:

- التنصل من المسؤولية عن المشكلات الأساسية القائمة، مثل الفقر أو أزمة الإسكان، وكيفية توزيع السلطة؛
- تحويل مجرى الخوف والإحباط وصرفه إلى الفئات المهمشة، بدلًا من النظم الجائرة والسياسات الفاشلة؛
- حشد الدعم لتركيز السلطة من خلال خلق "عدو" لا بد من التصدي له وإيقافه؛
- تقويض المؤسسات التي تقف بالمرصاد للسلطة التنفيذية وتكبحها، والتي لا غنى عنها لمساءلتها عن أفعالها.

وكثيرًا ما يقال لنا ببساطة إن الموارد المتاحة لا تكفي الجميع؛ فليس هناك ما يكفي من الوظائف، والمساكن، والرعاية الصحية؛ وإنه إذا حصلت بعض الفئات على حقوق أو اعتراف أو موارد، فلا بد أن تخسر فئات أخرى. وتتجلى هذه القصة بصور وأشكال كثيرة: المساواة بين فئات النوع الاجتماعي ("يتمّ تجاهل الرجال")، وحقوق مجتمع الميم ("العائلات التقليدية تتعرض للهجوم")، التنوع العرقي ("حياة البيض مهمة أيضًا")، حقوق اللاجئين ("إنهم يستنزفون النظام").

أي أن ندرة الموارد تصبح هي القصة التي تساق تبريرًا للإقصاء، والقمع، وتقليص الحقوق. وبدلًا من أن يكون السؤال المطروح هو كيف يمكننا توزيع الموارد على نحو أكثر إنصافًا، يُقال لنا أن نخاف من أولئك الذين لا ينالون سوى أقل القليل. وكثيرًا ما تكون مساهمات أفقر الفئات وغيرها، مثل المهاجرين، مستترة أو غير معترف بها. وهذه القصص التي يكثر ترديدها وتكرارها تقودنا إلى التصديق بمقولة ندرة الموارد؛ ولكن هذه ليست القصة الكاملة. فندرة الموارد وحدها لا تصنع الظلم، بل تصنعه الخيارات السياسية.

والفكرة القائلة بأن مكسب أي فئة لا بد أن يأتي على حساب فئة أخرى، هي وليدة ما يسمى "عقلية المحصلة الصفرية". وعندما يشيع هذا الاعتقاد، وتنتشر تلك القصة، فإنها تغلق الأبواب أمام الحلول الحقيقية، وتؤلب الجيران والمجتمعات على بعضهم البعض. وتحمي، فوق كل ذلك، المستفيدين بالدرجة القصوى من الأوضاع السائدة.

ولذا يجدر بنا أن نتمهل قليلًا ونمعن النظر في الرسالة الكامنة وراء ذلك: ما الذي يقال هنا حقًا؟ من المستفيد من تلك القصة، ومن قد يتضرر منها؟ وكيف يمكن ذلك أن يمهد السبيل لتصعيد الممارسات الاستبدادية التي تسفر عن انتهاكات حقوق الإنسان؟ لنأخذ بعض الأمثلة الواقعية للرسائل القائمة على الخوف، ثم نفككها معًا.

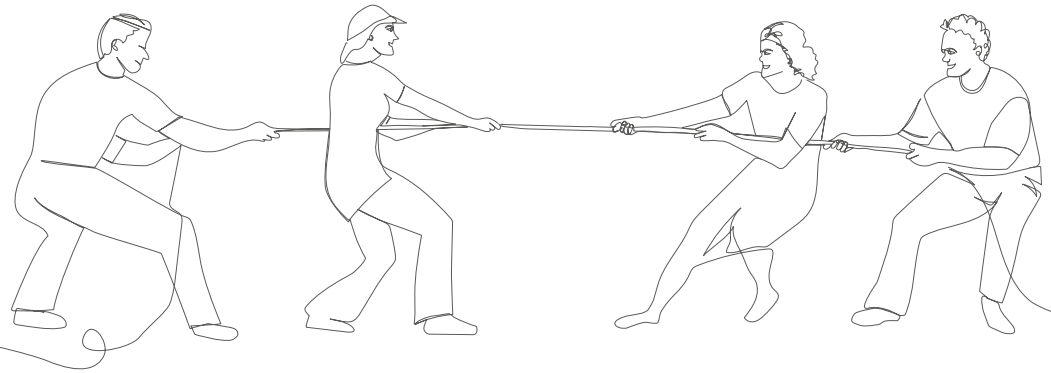

البطاقة 1: "إنهم غير مرحب بهم هنا، لأنهم..."

"لا ينتمون إلى هذا البلد"

"جاؤوا إلى هنا بصورة غير قانونية"

"أشخاص عنيفون ينتمون لعصابات إجرامية"

"لا يشاطروننا قيمنا ولا يحترمون تقاليدنا"

"يأتون لسرقة وظائفنا"

"يريدون أن يغيروا ثقافتنا"

"يسيئون استخدام النظام"

- هل سبق لكم أن رأيتم أو سمعتم هذه الرسالة بشكل أو آخر؟ من كانت تستهدف؟
- كيف كان تأثيرها عليكم أو على غيركم؟
- ما هي المخاوف أو القناعات العميقة التي تعتمد عليها هذه القصة؟ من المستفيد منها؟
- كيف يمكنكم إعادة تأطير هذه القصة من منظور حقوق الإنسان؟

هيا بنا نحلل!

كثيرًا ما تستهدف هذه الرسالة أي شخص يُعد "مختلفًا" أو "أجنبيًا" أو خطرًا يهدد المعايير السائدة لـ "النجاح": اللاجئين وطالبي اللجوء، والمهاجرين، ومجتمعات الأقليات الإثنية والمصنفة عرقيًا، وأفراد مجتمع الميم، والأقليات الدينية، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، وذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض نفسية، أو أصحاب السوابق الجنائية.

وتتباين هذه الفئات من حيث الوضع، والهوية، والخبرة المعاشة، ولكن الوسيلة التكتيكية المستخدمة حيالهم واحدة في كل الحالات: تصويرهم على أنهم هم "الآخرون" الذين لا ينتمون، الذين يمكن اتخاذهم كبش فداء لتحميلهم المسؤولية عن المشاكل بمختلف أنواعها، والذين يمكن الطعن في حقوقهم، أو سلامتهم، أو إنسانيتهم. وتشير هذه القصة في جوهرها إلى أن الانتماء، وبالتالي الأمان وحقوق الإنسان، هي امتياز مشروط. وتوحي بأن بعض الناس هم أفراد "حقيقيون" في المجتمع، في حين أن البعض الآخر يمكن استبعادهم ونبذهم. وتقول لنا إن هذه الحقوق مكتسبة، وليست متأصلة، وأن أصحاب السلطة هم الذين يقررون من يُحسب ومن يُستثنى.

لننظر الآن في مزيد من الأمثلة، ونصنّفها...

	صواب	خطأ
1. يُعدُّ الشخص "غير قانوني" إذا عبر الحدود بدون وثائق.	☐	☐
2. الأقليات العرقية والمصنفة عرقيًا أكثر ميلًا لارتكاب الجرائم العنيفة.	☐	☐
3. إلقاء اللوم على المهاجرين هو وسيلة تلجأ إليها الحكومات للتهرب من المساءلة على سياساتها الضارة.	☐	☐
4. التنوع الثقافي يهدد الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.	☐	☐
5. لكل الناس حقوق متساوية في الأمان والحماية.	☐	☐

هل أصبتم التصنيف؟

1. طلب اللجوء حق من حقوق الإنسان، حتى إذا دخل شخص بلدًا ما بدون إذن أو وثائق. هذا أمر يحظى بالحماية الواضحة بموجب القانون الدولي (المادة 31 من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951). الهجرة غير النظامية (لأسباب أخرى، مثل العمل أو الأسرة) يمكن أن تكون مخالفة للقواعد الإدارية، وقد تُعدُّ غير قانونية بموجب القوانين الوطنية الخاصة بالهجرة. لكن لا يجوز أبدًا وصف الناس بغير الشرعيين؛ وإنما قد يوصف بذلك أحيانًا وضعهم المتعلق بالهجرة. وعدم حيازة المرء لوثائق لا يعني أنه مجرم؛ بل هي قضية مدنية (إدارية) في معظم بلدان العالم، وليست جريمة. هذه العبارة **خاطئة**.

2. هذه صورة نمطية عنصرية، وبالتالي **خاطئة**. لا تظهر الدراسات أي علاقة بين العرق، والأصل الإثني، والإجرام. وكثيرًا ما تخضع الفئات المصنفة عرقيًا للرقابة المفرطة، وتواجه عقوبات أقسى، وتكون أشد عرضة من غيرها للتجريم بسبب مخالفات بسيطة.

3. ومن الحجج التي تتردد بكثرة أن "المهاجرين يأتون لاستغلالنا ولا يتركون لنا شيئًا". وهذه استراتيجية سياسية شائعة. ولكن في معظم البلدان، يقدم المهاجرون إسهامات في الاقتصاد من خلال الضرائب والعمل الأساسي تفوق ما يتلقونه من الدعم. وتتوقف إمكانيات الحصول على الرعاية الصحية، أو السكن، أو العمل، أو التعليم، أو الرعاية الاجتماعية على سياسات الحكومة. وحينما تفشل تلك النظم، نرى الزعماء يلقون باللوم على المهاجرين بدلًا من معالجة القضايا الهيكلية. وبالتالي، هذه العبارة **صحيحة**. إلقاء اللوم على المهاجرين يصرف الأنظار عن الأسباب الجذرية، ويتيح لأصحاب السلطة التملص من المسؤولية؛ ويثير الانقسام في صفوف الناس المتضررين جميعًا من الأنظمة الفاشلة نفسها.

4. كثيرًا ما تكون الثقافة السائدة مرآة لقيم أصحاب السلطة، لا للقيم "الأصيلة" أو المحايدة. صحيح أن الممارسات الثقافية مهمة، ولكن لا بد لها أن تتطور حينما تتسبب في الإضرار بالآخرين أو تؤدي إلى إقصائهم، أو التمييز المجحف ضدهم. لا تقاليد تبرر انتهاك حقوق الإنسان. وليست الثقافة ثابتة، ولا هي ملك لجماعة واحدة. بل هي في تطور دائم، وسوف تستمر في التطور من خلال التواصل والهجرة والتبادل. وبالتالي، هذه العبارة **خاطئة**. معظم الناس يريدون أن يتعايشوا مع غيرهم، لا أن يفرضوا أنفسهم عليهم؛ ولكل فرد الحق في أن تكون له هويته، وثقافته، ومعتقداته، وأن يعيش حياة كريمة آمنة، حيثما كان. تصون حقوق الإنسان حرية كل فرد، بما في ذلك حرية المعتقد، والتحرر من التمييز، والتحرر من الإكراه.

هل أصبتم التصنيف؟

5. تنطبق حقوق الإنسان على الجميع بالتساوي: أي أنها ليست حكرًا للقلة من ذوي القبول أو ممن ينتمون للفئة المهيمنة. وبالتالي، هذه العبارة صحيحة. لا فئة، أيًا كانت ديانتها، أو خلفيتها، أو هويتها، أو معتقداتها، يمكن أن تشكل بطبيعتها خطرًا يهدد "طريقتنا في الحياة". هذه سردية سياسية لا تمت للحقيقة بصلة. ليست حقوق الإنسان مرهونة بشروط. ولا يجوز استبعاد الناس من الحماية لأنهم مشردون، أو بلا وثائق، أو فقراء، أو مصنفون عرقيًا، أو محسوبون في عداد المجرمين، أو موصومون بأنهم "خطر" يهدد الآخرين. وحينما تستهدف السلطات هذه الفئات من خلال ممارسات حفظ الأمن القمعية، أو الاحتجاز التعسفي، أو السياسات التي تجعلهم بمنأى عن أنظار الجمهور، فمن شأن ذلك أن يسفر عن انتهاكات خطيرة لحقوقهم، من بينها الاختفاء القسري. ولا بد من فضح تلك الممارسات، والاعتراض عليها، وليس غض الطرف عنها.

هذه السرديات إن هي إلا وسيلة للإقصاء، واستخدامها ينتهك أو يهدد حقوقًا مختلفة، تبعًا للفئة المستهدفة، من بينها:

- الحق في المساواة وعدم التمييز؛
- الحق في الجنسية؛
- الحق في طلب اللجوء والحماية؛
- الحقوق الثقافية، والحق في المشاركة في الحياة العامة؛
- الحق في الخصوصية والحياة الأسرية؛
- الحق في حرية الدين والمعتقد.

وأيًا كان المكان الذي نولد فيه، أو اللغة التي نتحدث بها، أو شكلنا ومظهرنا، أو هويتنا، من حقنا جميعًا المساواة وعدم التعرض للتمييز، وتلقي معاملة تحفظ كرامتنا. ولا يجوز استبعاد أحد أو إقصاؤه لمجرد أنه لا يشاطر الفئة المهيمنة رأيها بشأن من ينتمي أو لا ينتمي. اختلافنا عن بعضنا البعض هو جزء أصيل من طبيعتنا، يقرّه ويكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان. لا تتوقف حقوق الإنسان على جواز سفركم، ولا دينكم، ولا خلفيتكم، ولا ماضيكم. وليس من حق الحكومات أن تختار من يستحق هذه الحقوق: بل هي ملزمة بتعزيزها وصونها للجميع.

البطاقة 2: "إنهم يلقّنون أطفالنا، لأنهم..."

"يشوّشون أفكارهم بشأن النوع الاجتماعي"

"يضفون طابعًا جنسيًا على الأطفال"

"يعتدون على القيم الأسرية"

"ينشرون أفكارًا خطيرة"

"العنصرية أصبحت شيئًا من الماضي"

"يريدون أن يمحوا تقاليدنا"

كثيرًا ما تكون هذه الرسائل موجهة إلى المعلمين، والتربويين، وأفراد مجتمع الميم، والنشطاء الشباب، ودعاة العدالة بين فئات النوع الاجتماعي والعدالة العرقية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأي شخص يدرس أو يتحدث عن الهوية، أو المساواة، أو التفكير النقدي.

وتدّعي هذه الرسالة حماية الأطفال، وهذا أمر ضروري عندما يكونون عرضة للكراهية، أو العنف، أو الاستغلال. ولكن في كثير من السياقات، تساق حجة "حماية الأطفال" لإسكات الأصوات التي تعبر عن معتقدات مختلفة، ومحو الهويات، وتقييد الحقوق. وتوحي بأن هناك رؤية واحدة للعالم هي الجديرة بالقبول أو التصديق، وأن الحاضر والمستقبل على السواء يجب أن يكونا مرآة لنا "نحن". وبالتالي، فإننا "نحن" الذين يجب أن نحدد ماذا وكيف يتعلم الأطفال ويفكرون، وما يصيرون عليه.

- هل رأيتم أو سمعتم هذه الرسالة؟ من يقول ذلك، ولماذا؟
- من الذين يصورونه على أنه خطر يهدد الأطفال؟
- ما هي القيم أو المخاوف العميقة الكامنة وراء ذلك؟
- كيف يمكنكم إعادة تأطير هذه القصة من منظور حقوق الإنسان؟

لننظر الآن في مزيد من الأمثلة، ونصنّفها...

	صواب	خطأ
1. يجب أن تكون المدارس بمنأى عن السياسة. لا مكان لموضوعات مثل العنصرية أو الاستعمار أو حقوق الإنسان في الصف الدراسي.	☐	☐
2. هوية النوع الاجتماعي والميول الجنسية ليست مشكلات بحاجة لحلول.	☐	☐
3. التربية الجنسية الشاملة تشجع الأطفال على ممارسة النشاط الجنسي في سن مبكرة.	☐	☐
4. قيمنا الأسرية التقليدية ثابتة لا تتغير، ولا يمكن أن يمسها شيء.	☐	☐

هل أصبتم التصنيف؟

1. من الضروري أن نفهم اللامساواة الهيكلية، والسلطة، والحقوق، من أجل تنشئة أفراد مسؤولين مطلعين. والتعليم ليس محايدًا أبدًا؛ وحظر الخوض في هذه المواضيع لا يجرد التعليم من السياسة؛ بل يرسخ هياكل السلطة السائدة. وبالتالي هذه العبارة **خاطئة**. ومثل هذا الخطاب القائم على الخوف أدى إلى حظر مواضيع في المناهج الدراسية، وفرض الرقابة على الكتب، وتجريم المعلمين والآباء والأمهات، وزيادة العداء ضد أفراد مجتمع الميم والمربين المناهضين للعنصرية. ولكن الحق في التعليم يشمل الحق في التعلم واكتساب المعرفة عن العدالة، والمساواة، والتاريخ من زوايا ووجهات نظر متعددة؛ ويساعد الأطفال على النمو ليصبحوا أناسًا مسؤولين، ومنفتحين، يحترم بعضهم البعض.

2. ليس التنوع شيئًا يتعين على المرء أن يتحمله، بل يتعين عليه أن يحترمه؛ وبالتالي هذه العبارة **صحيحة**. هويات أفراد مجتمع الميم ليست مشكلات بحاجة لحلول، ولا هي قضايا ينبغي إسكات من يخوض فيها. تنتهك فكرة ضرورة "تطبيع" الناس ليتناسبوا مع الأعراف الاجتماعية حق الإنسان في التعبير عن نفسه، وتهدر حقه في الأمان والكرامة. هذه ليست وحدة بل قمع. من حق كل إنسان التعبير عن هويته، والتمتع بحياة تخلو من التمييز. ويسهم التعليم الذي يعترف باختلاف الهويات في ترسيخ الشمول والحماية والأمان للجميع.

3. أظهرت الدراسات أن التربية الجنسية الشاملة تؤخر النشاط الجنسي وتزيد الأمان.[1] وبالتالي هذه العبارة **خاطئة**. إن التربية الجنسية الشاملة، التي تراعي السن وتستند إلى أساس علمي، تُعلّم الأطفالَ مفاهيم الموافقة والحدود والاحترام. وتساعد على منع الإساءة والاعتداء، والوقاية من الأمراض المنقولة جنسيًا، ومنع الحمل غير المرغوب فيه. وهي لا تشجع على السلوك الجنسي، بل تعزز اتخاذ قرارات مسؤولة.

4. شهدنا تسييس "القيم الأسرية" حول العالم بهدف تقييد الحقوق، والتحكم في التعبير عن الرأي، وقمع المعارضة. وكثيرًا ما يستشهد بالتقاليد والأعراف، وتتخذ ذريعة لمنع أي تقدم بشأن المساواة بين فئات النوع الاجتماعي، ولفرض الرقابة على التعليم، وتكميم أفواه المعترضين على الأعراف السائدة. ولكن حقوق الإنسان ليست مرهونة بالتقاليد؛ بل تنطبق في الحياة العامة والخاصة على السواء، بما في ذلك على الصعيد الأسري. ولا يجوز أن تتخذ أي منظومة عقائدية أو مُثُل ثقافية ذريعة لتبرير السيطرة الاستبدادية، أو الإقصاء، أو حرمان الناس من حقوقهم. وبالتالي، هذه العبارة **خاطئة**. يمكن أن توجِّه التقاليد القيم الشخصية، ولكنها لا يمكن أن تبطل الالتزامات القانونية بحماية حرية الجميع وكرامتهم والمساواة بينهم.

1 Three Decades of Research: The Case for Comprehensive Sex Education – ScienceDirect

حقوق الإنسان في خطر

استخدام هذا الأسلوب للتحكم في المعرفة وقمع التنوع والاختلافات من شأنه أن يعرض حقوق الإنسان التالية للخطر:

- الحق في التعليم الذي يرسخ الاحترام والحقيقة والشمول؛
- الحق في المساواة وعدم التمييز؛
- حرية التعبير؛
- حرية الحصول على المعلومات؛
- الحقوق الثقافية والحرية الأكاديمية.

من حق كل شخص شاب أن يتعلم، ويسأل، ويفهم العالم المحيط به، بكل ما فيه من اختلافات. وإن فرض الرقابة على الكتب، أو تقييد المناهج، أو حظر النقاشات التي تدور حول العرق، والنوع الاجتماعي، والميول الجنسية – بذريعة "حماية الأطفال" في كثير من الأحيان – يحرم الأطفال من أدوات التفكير النقدي والتفاعل مع العالم. ويكمن معنى الحماية الحقيقية في تمكين الشباب عن طريق تزويدهم بالمعرفة، وغرس قيم الاحترام فيهم، وإعدادهم ليصبحوا راشدين واعين ومستنيرين. التعليم يجب أن يفتح العقول لا أن يغلقها.

> **إذا وقفت على الحياد في مواقف الظلم، فقد اخترت الانحياز إلى جانب الظالم. إذا داس فيل بقدمه على ذيل فأر، وقلت إنك محايد، فلن يثمّن الفأر حيادك.**
>
> ديزموند توتو

الدرس المستفاد:

الممارسات الاستبدادية لا تأتي دائمًا من شخص يرتدي زيًا رسميًا؛ بل تتحدث أحيانًا بنبرة هادئة رصينة، وتتستر وراء لغة "الوطنية" أو "السيادة" أو "القيم الأسرية". ولا تشكل السرديات القائمة على الخوف الآراء فحسب، بل ترسي أسس الإقصاء والقمع والإيذاء. وعندما يصور الزعماء التنوع أو الاحتجاج أو التعليم على أنها مخاطر، فإنهم بذلك يسوغون الرقابة والمراقبة والقمع باسم الحفاظ على السلامة، أو القيم التقليدية، أو الوحدة الوطنية. وهذه الرسائل والممارسات تقوض سيادة القانون، وتمهد السبيل لقمع حقوق الإنسان وتخريب المنظومة الدولية التي أنشأتها دول العالم معًا من خلال عضويتها في الأمم المتحدة، وتوقيعها على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

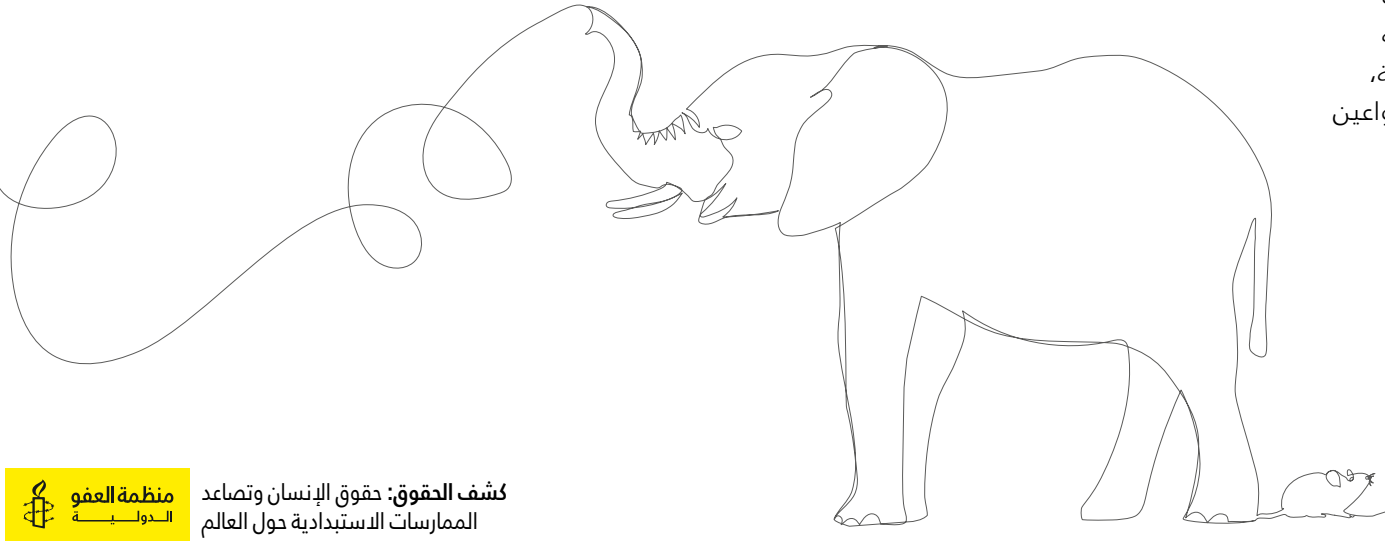

وراء العناوين: هل تحقق الفوضى والسلطة والامتيازات مآرب أشخاص معيّنين؟

عندما يشعر الناس بالخوف أو الحيرة، كثيرًا ما يقول أصحاب السلطة: "دعونا نعالج الأمر؛ ثقوا بنا. لا وقت للنقاش". ولكن الفوضى والصمت كثيرًا ما يخدمان مصالح قلة من أصحاب النفوذ أو الفئات النافذة في المجتمع. ما نحتاج إليه هو أن نواجه هذا الخوف وتلك الحيرة بعناية وحذر، بدلًا من منح مزيد من السلطة بلا سؤال.

تصوروا أنكم تعيشون في بيت أثري جميل، انفجرت فيه أنابيب المياه، ورشح الماء من سقفه، وتصدعت جدرانه. بإمكانكم أن تقولوا إن المطر هو سبب المشكلة. أما المشكلة الحقيقية؟ أن أساس البيت منهار. وهذا هو حال العديد من الأزمات التي نواجهها اليوم. القصة التي تُروى لنا هي أن المطر هو السبب؛ ولكن هذا التبرير قد يكون وسيلة لصرف الأنظار تكمن وراءها دوافع سياسية.

بعض المجالات التي تكون فيها السرديات الاستبدادية سببًا للانقسام:

- عدم اليقين أو عدم الاستقرار الاقتصادي؛
- الاستقطاب السياسي؛
- تفشي التمييز، والعنصرية، وكراهية الأجانب؛
- أزمات الصحة العامة؛
- الهويات الثقافية أو المفاهيم الإقصائية "للأخلاق"؛
- النزوح والهجرة، وتغير المناخ؛
- العنف ضد الأقليات، والنساء، وأفراد مجتمع الميم، وذوي الإعاقة؛
- الاضطراب التكنولوجي، والمعلومات الخاطئة؛
- النزاعات المسلحة والإبادة الجماعية.

في كثير من بلدان العالم اليوم، قد تبدو القضايا التي تهز مجتمعاتنا (انظر المربع) وكأنها ظهرت فجأة، ولكنها تستند إلى تاريخ طويل ومظالم عميقة. قد يقول قائل "نحن لم نبنِ هذا البيت؛ إنه ليس ذنبي"؛ ولكننا نعيش في هذا البيت الآن. ومع أننا نبحث فقط عن مكان آمن نعيش فيه، إلا أننا أيضًا جزء مما يجعل من هذا المبنى بيتًا لنا. يمكننا أن نستمر في ترقيع الثقوب والشقوق التي يتسرب منها الماء وأن نلوم المطر، أو أن نعمل على تقوية أساس المبنى.

لحسن الحظ أننا لسنا مضطرين لأن نفعل هذا بمفردنا؛ فمن حولنا منظمات **المجتمع المدني** (مجموعات المجتمع المحلي، ووسائل الإعلام المستقلة، والفضاءات الثقافية، والنقابات، والمنظمات غير الحكومية، وشبكات الرعاية والدعم المتبادلين) التي تقوم مقام الدعامات التي تبقي المبنى قائمًا. وهي تساعد في حماية الحيّز الذي نعبر فيه عن آرائنا، وندافع عن بعضنا البعض، ونعيد البناء معًا. وعندما تضعف هذه الدعائم أو تُزال، يصبح البناء بأكمله أكثر هشاشة. إن وجود مجتمع مدني مزدهر – يتسنى فيه للناس من شتى المجتمعات الوصول إلى المعلومات، والانخراط في الحوار، والتعبير عن المعارضة أو الاختلاف في الرأي، والتكاتف للتعبير عن آرائهم – هو ركن أساسي لبناء مجتمع صحي، ولمواجهة السرديات والممارسات الاستبدادية (نتناول هذه الفكرة بمزيد من التفصيل في الجزء الثاني من هذا الدليل التوضيحي).

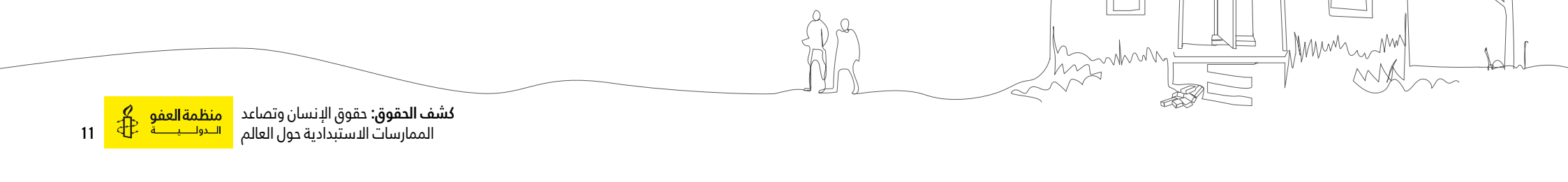

من يمتلك السلطة، ومن تُتجاهل احتياجاته

إذن، إذا كنا نريد مجتمعًا أكثر عدلًا، وأمانًا، وسلامًا، لا بد أن نعمل على تقوية أسسه – المساواة والاحترام والكرامة – بدلًا من مجرد ترقيع الشقوق.

ولكي نفهم أسباب الشقوق والتصدعات في أسس مجتمعاتنا، علينا أن ننظر إلى من يمسكون بزمام السلطة ومن يُضرب باحتياجاتهم عرض الحائط. في أي بلد من البلدان، كثيرًا ما يسيطر عدد صغير من الناس على ثروة هائلة ونفوذ واسع. يشكّلون القوانين، ويمتلكون وسائل الإعلام، ويموّلون السياسيين – وكثيرًا ما يكون هؤلاء الأشخاص أنفسهم هم القادة السياسيين للبلاد أو زعماء الأحزاب السياسية.

ولقد استمرت فجوة اللامساواة في الاتساع على مر السنين سواء داخل البلدان أو فيما بينها. فقد أظهرت أبحاث منظمة أوكسفام أن 1% فقط من أغنى أغنياء العالم يستحوذون على 45% من ثروات العالم.[1] وفي الوقت ذاته، يكدح معظم الناس ساعات طويلة، ولا يقدرون على سداد قيمة الإيجار، أو شراء الطعام، أو الحصول على الرعاية الصحية – وكل هذه من حقوق الإنسان – ويرزح 44% من سكان العالم تحت خط الفقر (وفقًا للبنك الدولي). من تحظى احتياجاته بالأولوية؟ من ينعم بالراحة ومن يُطالَب بمزيد من "الجد في العمل"؟ ومن الذين يُلقى عليهم اللوم في مجتمعاتنا عادة على المشاكل؟

1 Oxfam International, Takers Not Makers: The unjust poverty and unearned wealth of colonialism, 20 January 2025, https://issuu.com/oxfamca/docs/english_davos_full_report_2025_unembargo_oca

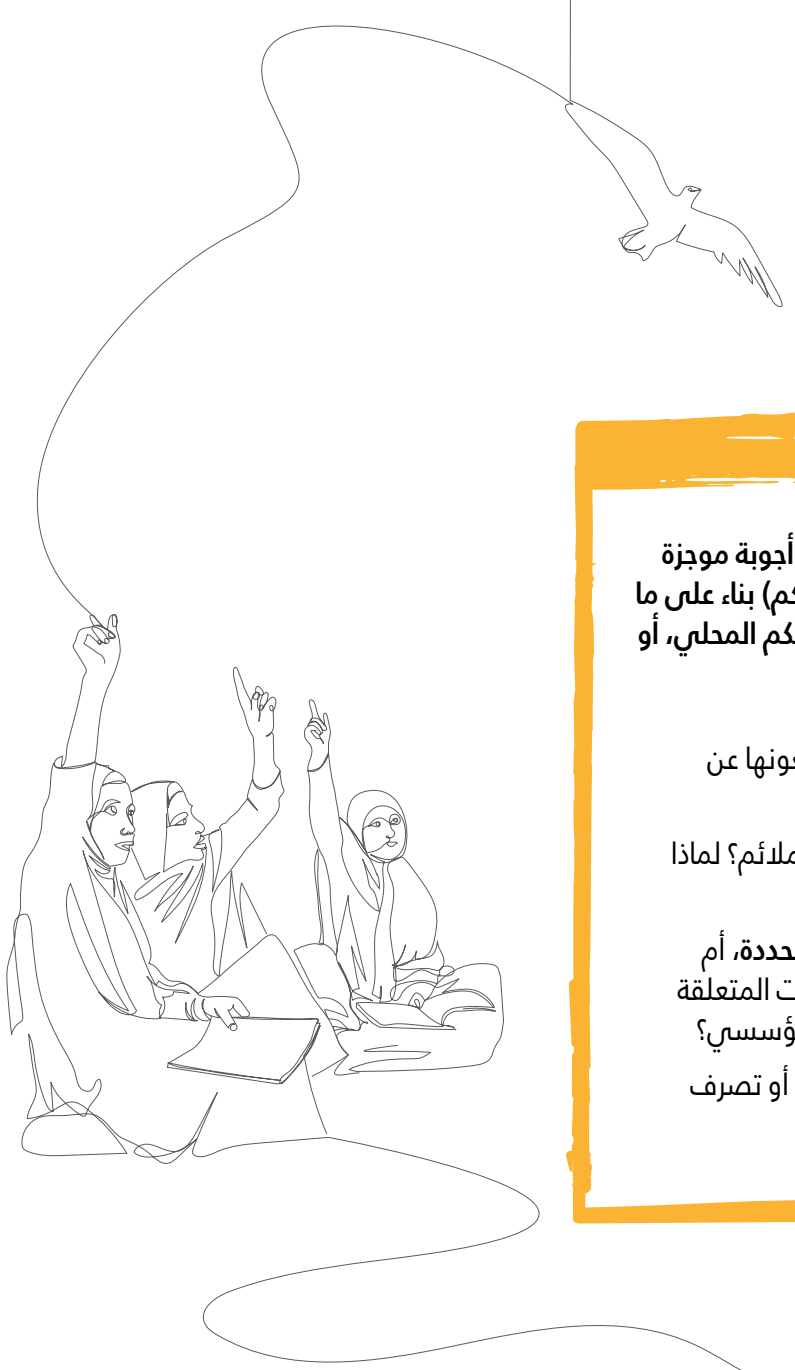

تأملوا، واكتبوا، وناقشوا

تأملوا في الأسئلة التالية لبضع دقائق. اكتبوا أجوبة موجزة (إما أجوبتكم أو أجوبة ناقشتموها مع أصدقائكم) بناء على ما لاحظتموه أو سمعتموه في بلدكم، أو مجتمعكم المحلي، أو في وسائل الإعلام:

- ما هي أنواع **القصص** أو السرديات التي تسمعونها عن أسباب أزمة الإسكان؟
- من يُلقى عليه **اللوم** عادة على نقص السكن الملائم؟ لماذا برأيكم؟
- هل تعكس هذه التفسيرات سلوك **مجتمعات محددة**، أم أنها تأخذ بعين الاعتبار **أسبابًا أعمق**، مثل القرارات المتعلقة بالسياسات، أو أولويات التمويل، أو التمييز المؤسسي؟
- هل تعكس هذه القصص **مسؤوليات الحكومة**، أو تصرف الأنظار عنها؟

مصالح من؟

ما هي التأملات التي خطرت لكم؟

لا ينبغي أن يدور الأمر حول تحميل الأفراد المسؤولية عن العالم الذي ولدوا فيه؛ وإنما حول الأسئلة التالية: أي نظم تتسبب في معاناة الناس أنفسهم مرارًا وتكرارًا؟

علينا أن نسأل: من هو المستفيد حقًا من هذه النظم؟ من تحظى مصالحهم بالأولوية، ومن تظل أصواتهم غير مسموعة أو تُخرس عمدًا؟ لم تنشأ مجتمعاتنا، والنظم التي نعتمد عليها، بمحض الصدفة؛ وإنما أنشأها أناس من أجل خدمة أناس مثلهم. وهذا منح بعض الفئات مزايا أو امتيازات غير مستحقة، في حين تركت فئات أخرى خارج إطار التصميم، وتواجه عوائق لم تصمَّم تلك النظم كي تزيلها.

وبدلًا من معالجة مشاكل "البيت المتهاوي"، وإصلاح أنابيبه وترميم سقفه، تستسهل حكومات كثيرة إلقاء اللوم على "المطر". فتتجاهل التزاماتها بتوفير السكن اللائق أو غيره من حقوق الإنسان؛ وبدلًا من ذلك، توظف قصص الخوف والكراهية لصرف الأنظار وبث الانقسام. هذه ممارسات واضحة للزعماء المستبدين يراد منها إسكات المعارضة أو الانتقاد. وهدفهم من ذلك: تركيز السلطة أكثر في أيديهم.

إذًا، من الذي يصوغ المستقبل؟

من السهل أن نظن أن السلطة تقطن في البرلمانات أو قصور الرئاسة؛ لكنها كامنة أيضًا في الشركات الكبرى وغرف اجتماعات مجالس الإدارة، وفي غرف الأخبار، ومراكز الشرطة، وفي الخوارزميات، وأدوات الذكاء الاصطناعي. وسرديات الخوف والقمع والسيطرة تسري خيوطها الخفية في نسيج القصص اليومية، مما يتيح المجال لاستفحال الممارسات الاستبدادية، ويقوض حقوق الإنسان وسيادة القانون.

والجانب المنعش للآمال في هذه القصة أن السلطة تقطن أيضًا في العائلات، وفي الفصول الدراسية، وفي الجماعات الشبابية، وفي تكايا الطعام؛ إنها تعيش في الأغاني، والخطب، والكتب. والمستقبل، والتغيير من أجل المستقبل، لا يأتي من القمة فحسب: بل يمكن أن ينشأ من أسفل. نعم، قد تبدو السلطة بعيدة المنال؛ ولكنها تتبلور أيضًا كلما قال لكم شخص ما: "أنتم تنتمون إلى هنا"؛ أو "نحن مصدر قوة"؛ أو "لي حقوق ولكم حقوق مثلي"؛ أو "أنا متضامن معكم".

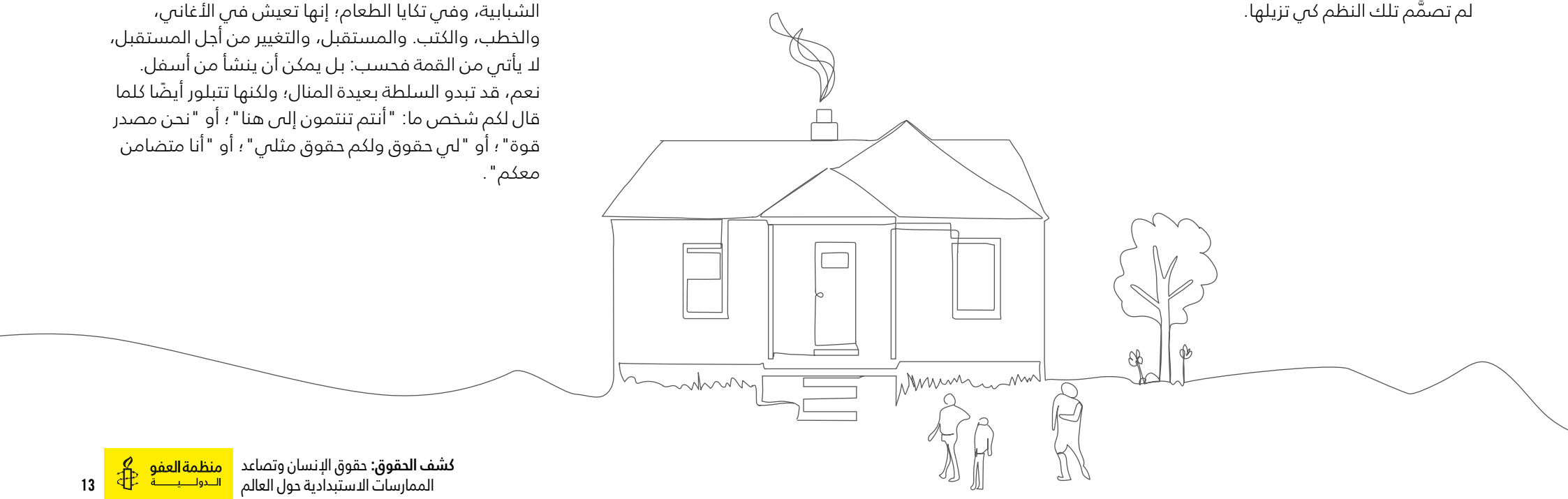

إذًا، ما الخلاصة؟

في مختلف أنحاء العالم، يواجه الناس تحديات عميقة: اللامساواة، وتغير المناخ الناجم عن الأنشطة البشرية، والنزاعات المسلحة، وارتفاع تكاليف المعيشة. ولكن بدلًا من السعي لإيجاد حلول لهذه المشاكل بروح من الرعاية والإنصاف، تردّ الكثير من الحكومات بالقمع والبطش: فتسكت المعارضة، وتكبل الحريات، وتلقي اللوم على أشد الفئات تهميشًا.

إننا نعيش في ظل النظم التي توارثناها؛ أنظمة أنشئت على مر الزمن؛ لم تنشأ عرضًا، وإنما أنشأها أصحاب السلطة والنفوذ. وكثيرًا ما تتشكل تلك النظم من خلال اللامساواة، والإقصاء، والسيطرة، فتتجلى فيها خيارات ومصالح محددة. ولكننا لسنا عاجزين أمامها؛ فنحن جزء مما يبقي النظام قائمًا؛ ونحن جزء مما يمكن أن يغيره.

تقدم حقوق الإنسان أساسًا لبناء عالم يقوم على الكرامة والعدل والحرية للجميع. وفي مجتمع عادل، لا تترك السلطة بلا حسيب ولا رقيب؛ بل يجب على الحكومات احترام الحقوق وإعلاء شأنها، بما في ذلك حقوق الفئات الأكثر تهميشًا. لا أحد فوق القانون. فسيادة القانون هي التي تحفظ الأساس وتصونه من الانهيار. وما لم تُحترم حقوق الإنسان، فلا سيادة للقانون. وحيثما تغيب سيادة القانون، لا احترام لحقوق الإنسان.

يبدأ فهم آليات السلطة – وسبل مواجهتها وتحديها – بإدراك القصص التي تروى لنا. من الذي يصوغ الرسالة؟ ما هي الأصوات الغائبة؟ من الذي يُصوَّر على أنه خطر، ولماذا؟ هذه الرسائل تشكل مجتمعاتنا، وقد تستخدم لتبرير القمع والإقصاء والتمييز، بل حتى العنف. ولكن يمكننا أن نتعلم كيف نشكك في تلك الرسائل. الجهر بالرأي، والتنظيم، والتضامن هي سبل يعيد من خلالها الناس في كل مكان صياغة مستقبلهم؛ لا بالانتظار حتى يأتي التغيير من أعلى، بل بالمطالبة بحقوقنا الإنسانية من أسفل.

لأن حقوق الإنسان ليست مشروطة؛ بل هي حقوق وحريات أساسية يحق لكل فرد التمتع بها. وهي لا تتوقف على مكان ولادتكم، ولا معتقداتكم، ولا من تحبون. حقوق الإنسان لنا جميعًا؛ نقطة انتهى.

في الجزء التالي من هذه السلسلة، **"حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم الجزء 2: مقاومة الممارسات الاستبدادية دفاعًا عن حقوق الإنسان"**، سنستكشف كيف تتجلى هذه الديناميكيات على هيئة علامات إنذار ملموسة، من الرقابة والمراقبة إلى الاختفاء القسري وتجريم التظاهر. وبينما تستكشفون ملامح الواقع المعقد من الخوف، والسيطرة، والظلم، يجدر بكم ألا تنسوا أن: فهم كيفية سلب حقوق الإنسان هو الخطوة الأولى في حمايتها. وكلما اتضحت لنا الآليات التي تعمل بها السلطة، صار بإمكاننا التصدي لها بمزيد من الفعالية عندما يُساء استخدامها.

هل ترغبون في معرفة المزيد عن مجموعة من حقوق الإنسان، وحرية التعبير، واللاجئين، وقضايا أخرى كثيرة؟ تسجلوا في إحدى دوراتنا التدريبية المجانية عبر الإنترنت!

https://academy.amnesty.org/

كشف الحقوق

حقوق الإنسان وتصاعد الممارسات الاستبدادية حول العالم

منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: POL 32/0336/2025

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org/ar

التصميم: Off Colour Design

الدعم التحريري: كلير ماهون